مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد08 / العـدد: .02(2024)، صص303-327

البعد الأمني في سياسة الجوار العربي لتركيا بين تأثير التحولات الداخلية وتداعيات الأزمات الإقليمية

The security dimension in Turkey's Arab neighborhood policy between the impact of internal transformations and the repercussions of regional crises

بوقاره صالح[1]	دحموح طاهر
جامعة مولود معمري –تيزي وزو–	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر–
salahbokara@gmail.com	tahardahmouh@gmail.com

تاريخ الاستلام: .2023/.01./29 **تاريخ القبول: 2023./.02./.19**

الملخص :

تسعى هذه الدراسة نحو معالجة البعد الأمني في سياسة الجوار العربي لتركيا استنادا على تأثير التحولات الداخلية والأزمات الإقليمية خلال الفترة التي أعقبت وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم سنة 2002 ، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثر مضمون المقاربة الأمنية لتركيا تجاه جوارها العربي بمعطيات البيئة الداخلية وافرازات البيئة الخارجية .

خلصت الدراسة إلى نتائج لا يمكن الاستهانة بها ، حيث تمحورت أهم نتائج الدراسة في كون التوجه الأمني لتركيا تجاه جوارها العربي قد تأرجح بين مقاربتي الأمن الموسع والأمن الضيق ، فإذا كانت متغيرات تعزيز المسار الديمقراطي و التنمية الاقتصادية قد انعكست خارجيا في توجه تركيا نحو الترويج للأمن المشترك تجاه جوارها العربي ، فإن الأزمات الاقليمية التي شهدتها المنطقة العربية انطلاقا من الأزمة السورية وما أفرزته من تهديدات أمنية قد أعادت إحياء النهج الواقعي والمقاربة الضيقة للأمن في سياسة الجوار العربي لتركيا.

الكلمات المفتاحية : الأمن ، الجوار العربي ، تركيا ، التحولات الداخلية ، الأزمات الاقليمية

[1]– بوقاره صالح

مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد08 / العـدد: .02(2024)، صص303-327

Abstract

This study seeks to address the security dimension in Turkey's Arab neighborhood policy based on the impact of internal transformations and regional crises during the period that followed the arrival of the Justice and Development Party to power in 2002. Where the problem of the study revolved around the extent to which the security orientation of Turkey towards its Arab neighborhood was affected by the data of the internal environment and the secretions of the external environment .

The study concluded with results that cannot be underestimated, as the most important results of the study centered on the fact that Turkey's security orientation towards its Arab neighborhood has fluctuated between the broad and narrow security approaches. Regarding its Arab neighborhood, the regional crises witnessed by the Arab region, emanating from the Syrian crisis and the resulting security threats, have revived the realistic vision and the narrow security approach in Turkey's Arab neighborhood policy.

Keywords: security, Arab neighborhood, Turkey, internal transformations, regional crises

مقدمة :

تعتبر قضايا الأمن القومي من أبرز ملفات السياسة العامة للدولة أهمية على الاطلاق ؛ وهذا راجع بالأساس إلى عدم إمكانية تفرغ الأفراد والمجتمعات نحو تحقيق متطلبات الحياة اليومية في ظل حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني .

وقد ازدادت أهمية القضايا الأمنية جراء الأوضاع الدولية التي انجرت عن نهاية الحرب الباردة وصعود الحروب الاثنية والثقافية خاصة في ظل تلاشي الفصل التقليدي بين السياسة الداخلية والخارجية ، بالإضافة إلى تنامي الارتباط بين مسائل السياسات العليا والدنيا ما جعل من مسألة تحقيق الأمن القومي للدولة لا ينفصل عن تحقيق أمن جوارها الاقليمي .

غير أن الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية واستمرار الدول في الصراع والتنافس على السلع النادرة على المستوى العالمي ، بالإضافة إلى انعدام الثقة في سلوكيات الدول والأخرى وتصرفاتها يدفع الدول في كثير من الاحيان نحو اعتماد النهج الواقعي الذي لا يراعي طبيعة الوضع الدولي الراهن الذي ازدادت فيه مصائر المجتمعات والشعوب ترابطا .

بناء على ما تقدم ، تمثل تركيا نموذجا عن تلك الدول التي أصبحت أكثر وعيا وادراكا لأهمية أمن جوارها الذي لا ينفصل عن أمنها القومي ، ولكن ذلك لا يلغي الرؤية الأنانية التي تفصل أمن جوارها الجغرافي عن أمنها القومي وذلك بناء على تأثير المعطيات الخارجية ، وفي هذا السياق ، يمكن إثارة الإشكالية التالية : **إلى أي مدى تؤثر متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية على مضامين المقاربة الأمنية لتركيا تجاه جوارها العربي ؟**

فرضية الدراسة : تؤدي المقاربة الليبرالية للنخب الحاكمة و التي تتبنى المفهوم الموسع للأمن بالإضافة الى ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيز دور الفواعل غير الحكومية في السياسة الخارجية إلى غلبة البعد التعاوني السلمي في التوجه الأمني لتركيا تجاه جوارها العربي ، في حين

تؤدي الأزمات الإقليمية بما تفرزه من تهديدات للأمن القومي التركي إلى تنامي النزعة الواقعية القائمة على توظيف الأداة العسكرية في سياستها تجاه جوارها العربي .

أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة نحو تحقيق جملة من الغايات والأهداف على المستويات النظرية والامبريقية ، حيث تنطلق هذه الدراسة في عرض الجانب النظري للدراسة ثم محاولة ربطه بالمعطيات الواقعية وتجسيد جدوى وأهمية الارتباطات بين الجانبين النظري والواقعي .

مناهج الدراسة : تتطلب الدراسة العلمية لأي ظاهرة سواء في العلوم الطبيعية أم العلوم الإنسانية ضرورة اللجوء إلى جملة من المناهج والمقاربات العلمية التي تقودنا في مراحل متقدمة إلى نتائج منطقية وأكثر مصداقية ، وانطلاقا من ذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي والذي يساعدنا على وصف الظاهرة محل الدراسة وصفا شاملا من خلال الإحاطة بها من جميع جوانبها ، كما اعتمدنا على المنهج الكمي من خلال العودة إلى الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات التبادل التجاري بين تركيا وجوارها العربي ولا يتوقف اعتمادنا على المنهج الكمي على مجرد سرد الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالموضوع محل الدراسة بقدر ما يهدف لجوءنا إليه نحو تحليل هذه الإحصائيات وإعطاءها دلالات نوعية .

خطة الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وفق تسلسل منهجي وتحليل علمي ومنطقي تم اعتماد الخطة التالية:

أولا : الإطار النظري لدراسة التوجه الأمني لتركيا تجاه جوارها العربي(الليبرالية مقابل الواقعية)

ثانيا: أثر التحولات الداخلية على التوجه الأمني لتركيا تجاه جوارها العربي (2002–2014)

ثالثا: أثر التحولات الخارجية على التوجه الأمني لتركيا تجاه جوارها العربي بعد 2014

اولا : الإطار النظري لدراسة التوجه الأمني لتركيا تجاه جوارها العربي(الليبرالية مقابل الواقعية)

تقدم كل من الليبرالية والواقعية صورتين مختلفتين حول سلوك الفواعل في العلاقات الدولية ، فبينما تتجه الليبرالية نحو تفسير سبل تحقيق السلام والتعاون في العلاقات الدولية ، تنحو الواقعية نحو تفسير أسباب الصراع و الحرب في العلاقات الدولية ، بناء على هذه المعطيات ، ترتكز دراستنا على أطروحات كلا النظريتين لأهميتهما في تفسير التوجه الأمني في سياسة تركيا تجاه جوارها العربي وهذا ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل .

1– النظرية الليبرالية

تعد الليبرالية أكثر التقاليد الفلسفية التي نبعت من التنوير الأوروبي صمودا وتأثيرا، وهي نظرية تدافع عن العقلانية العلمية والحرية وحتمية التقدم الإنساني. وهي اقتراب للحكم يؤكد على حقوق الفرد والمبادئ الدستورية والديمقراطية والقيود على سلطة الدولة

. كما أنها أيضا نموذج للتنظيم الاقتصادي يجادل بأن رأسمالية السوق تشجع بأفضل طريقة رفاهية الجميع من خلال أكفأ توزيع للموارد النادرة في المجتمع[2] .

وعلى الرغم من نسبها القديم ، يمكن قياس نفوذ الليبرالية اليوم من خلال إنتاجها لأعمق اتجاهين في السياسة الدولية الراهنة ، وهما انتشار الديمقراطية عقب الحرب الباردة ، وعولمة الاقتصاد العالمي .

تجد الليبرالية الكلاسيكية أو الليبرالية التقليدية جذورها في أعمال جون لوك،فولتير، توماس بين وجان جاك روسو وعلى العكس من الواقعية ترى أن الأمن الجماعي يحل محل الاعتماد على الذات، وأن المحرك الرئيسي لسلوك الدول هو تفضيلاتها وليس قدراتها والطبيعة البشرية خيرة ، لذا يمكن للدول أن تعيش في إطار عالم يحكمه القانون والأخلاق[3].

مبادئ الليبرالية :

يلخص كل من **"ايفنس ونيونام" Evans and Newnham** مبادئ الليبرالية في أربعة محاورة رئيسية :

أ- نشر المؤسسات الديمقراطية على الصعيد العالمي باعتبارها الآلية الأنسب لصون السلم

ب- هناك انسجام وتناسق طبيعي للمصالح وهذا كفيل بجعل الأفراد والدول يميلون إلى تبني حسابات عقلانية، تجعل من المصلحة الوطنية والمصلحة الدولية واحدة في جوهرها.

ج- في حالة حدوث خلافات يستلزم تسويتها عبر آليات قضائية خاضعة لحكم القانون

د- مبدأ الاعتماد على النفس يتم تعويضها بفكرة الأمن الجماعي .

من خلال مبادئ الليبرالية سالفة الذكر يمكن استخلاص ثلاثة أنماط للفكر الليبرالي لها منطلقات مختلفة إلا أنها تصل إلى غاية واحدة وهي تحقيق الأمن الدولي.

أ- الليبرالية الجمهورية : أطروحات الليبرالية الجمهورية تتمحور حول فكرة أساسية مفادها أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا لاحترام إرادة مواطنيها ، وأقل ميلا للانخراط في الحروب مع جيرانها الديمقراطيين . كما أنها ناذرا ما تدخل في حروب مع أنظمة سياسية أخرى ، هذه الاستنتاجات تم عرضها مؤخرا على اعتبار أنها " شيء أقرب إلى قانون أمبريقي للعلاقات الدولية " .

---

[1]- سكوت بورتشيل واخرون ، **نظريات العلاقات الدولية** ، تر: محمد صفار - المركز القومي للترجمة -القاهرة - 2014- ص91.

[2]- نادية محمود مصطفى ، **العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة** ، الجزء الثاني -مركز الحضارة للدراسات السياسية - القاهرة - ص 134.

تهدف أطروحة السلام الديمقراطي إلى وضع افتراضات الواقعية محل شك من خلال الأخذ بفرضية طبيعة النظام السياسي لها تأثير كبير وحاسم في قضايا الأمن الدولي بدلا من القوة كما أنه من الممكن جعل العلاقات الدولية أكثر سلاما وأمنا من خلال ضمان ترقية القيم الديمقراطية[4] .

ب– الليبرالية التجارية : يجادل أنصار هذا الاتجاه على أن حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي يفتح الطريق نحو السلام والرخاء على المستوى الدولي فحسب مونتيسكيو في أطروحته "التجارة الناعمةDoux Commerce"النتيجة الطبيعية للتجارة هي السلام"[5].

ج – الليبرالية المؤسساتية :يعتبرها العديد من الباحثين التحدي الحقيقي للفكر الواقعي ، تجذ هذه الصيغة من الليبرالية جذورها في دراسات التكامل الوظيفي التي ازدهرت سنوات الـ 40و الـ50 ، ودراسات التكامل الجهوي لسنوات الـ60 ، هذه الدراسات تقترح طريقا نحو السلم والرخاء عن طريق تجميع موارد الدول المستقلة ،والتنازل عن بعض عناصر سيادتها لخلق جماعات متكاملة لترويج النمو الاقتصادي أو للاستجابة للمشكل الإقليمية .

2–النظرية الواقعية:

تستقي النظرية الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي وهي تتميز عن المثالية في هذه الناحية ، أي الاستناد الواسع إلى التاريخ[6] ، وهي أحد أطراف المحاورتين الأولى والثانية ، اتخذت طابع المهاجم في الأولى للمثالية واتخذت طابعا دفاعيا في الثانية (أواخر ال50 وال60)ضد السلوكية[7] .

يعتبر التاريخ اليوناني القديم المرجع الأصيل للفكر الواقعي وذلك من خلال دراسات "**توسيديس**" "**thucydides**" (460ق م–400ق م)) وخلال القرن العشرين ساهم الكثير من المفكرين في إثراء الفكر الواقعي وتطويره على غرار كل من المؤرخ البريطاني ادوارد هاليت كار (1892–1982) وأستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاكو هانس مورغانتو(1891–1976) والدبلوماسي الأمريكي المتخصص في الشأن السوفيتي جورج كينان (1904–2005) [8].

---

[4] - Jean Jacques Roche , **Théories Des Relations Internationales** -Montchrestien –paris -2001 - p 121.

[5] -Dario Battistella , **théories des relations internationales** -presses de science politique – Paris -2003 -p 179.

[6]–جيمس دروتي ،روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،تر:وليد عبد الحي –كاظمة للنشرو الترجمة والتوزيع –الكويت –1999 – ص59.

[7] -Steve Smith,the self-**Images of a Discipline:A Genealogy of International Relations Theory**" in Ken Booth and Steve Smith , International Relations Theory Today , p14 .

[8]-keith-shimko , **international relations : prospectives and controversies** -wadsworth cengage learning – 2010- p41

.

بالعودة إلى كتابات مفكري عصر النهضة أمثال توماس هوبز وميكيافيلي وروسو نجد أن كتاباتهم تتضمن تصور تشاؤمي لمضامين السيادة من منطلق اعتبار النظام الدولي ميدان صراع وحشي تسعي فيه كل دولة لتعظيم أمنها على حساب جيرانها ، وأن العلاقات الدولية صراع على السلطة ، وعليه من غير الممكن تحقيق سلام دائم ، وبالتالي فما يجب القيام به هو محاولة تحقيق التوازن في القوى لمنع بروز قوة مهيمنة .

1– مبادئ الواقعية الكلاسيكية :

في كتابه " **Politics Among Nations**" يحدد **مورغانتو** (6) مبادئ أساسية يقوم عليها البناء النظري للواقعية الكلاسيكية وهي :

أ– العلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية من خلال الأضرار والنوايا الموجودة في هذه الأخيرة، وبناء السياسة العامة يجب أن يتم على أساس فهم هذه القواعد الموضوعية.

ب– أن فكرة المصلحة الوطنية **National Interest** هي الموجه الرئيسي للواقعية السياسية فالقائد السياسي يفكر ويتصرف للمصلحة الوطنية المعرفة في إطار القوة .

ج– المصلحة تشبه القوة في كونها غاية مشروعة بشكل عام، رغم أن معناها الدقيق يختلف حسب الوقت والظروف، فالمصلحة الوطنية في حدها الأدنى هي البقاء، لكن الدول وبمجرد ضمانها للبقاء تبدأ في السعي لتحقيق أهداف أخرى.

د– بالرغم من إدراك الواقعية للأهمية الأخلاقية للعمل السياسي ،فإنها تدرك في الوقت ذاته التوتر غير المرغوب فيه بين القيم الأخلاقية ، ومتطلبات العمل السياسي الناجح هذا الأخير يقتضى تنقية سلوك الدولة من المبادئ الأخلاقية فمصادر الحكم على سياسة معينة هي نتائجها السياسية (الغاية تبرر الوسيلة)

هـ– التطلعات الأخلاقية لا يمكن مطابقتها مع القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون.

و– السياسات الواقعية حقل مستقل بذاته وتحليله يجب أن يتم باعتباره كائنا قائما بذاته دون أن يتم إخضاعه لأي حقل أخر من الاهتمامات الإنسانية بمعنى أن الظاهرة السياسية ظاهرة مستقلة والحكم على أي سلوك سياسي يكون من خلال معايير سياسية وليس أخلاقية .[9]

وفي تناولهم للشق الأمني كموضوع محوري في العلاقات الدولية يركز أنصار الواقعية في تحديدهم للأمن على التهديدات الخارجية وأن الدولة هي الطرف المستهدف من هذا التهديد ، وبالتالي فمواجهة هذا التهديد يكون عن طريق القوة العسكرية

[9]–ستيف سميث جون بيلس ، **عولمة السياسة العالمية** ، تر: مركز الخليج للابحاث – الامارات العربية المتحدة– 2004 – ص ص ،72،71.

(القوة الصلبة) وتسعى الدولة في هذا الاتجاه إلى زيادة الإنفاق العسكري والتسلح ، وتضع ضمن أولوياتها ضمان أمن الحدود من العدوان الخارجي ولا تهتم كثيرا بالقضايا التنموية والسياسية .

يفترض الواقعيون بأنه في هرمية القضايا الدولية ،فإن الأمن القومي **National Security** عادة يحتل القمة في الهرم ، القضايا العسكرية والقضايا السياسية المتعلقة بها تهيمن على السياسة الدولية . من هنا بالنسبة للواقعيين فإن القضايا العسكرية والأمنية أو الاستراتيجية يشار إليها على أنها تمثل السياسة العليا **HIGH POLITICS** والقضايا الأخرى الاقتصادية والاجتماعية تصنف على أنها قضايا السياسة الدنيا **Low Politics** .[10]

لقد درجت تحاليل الأمن في السياسة الخارجية على التركيز على البعد العسكري . من هنا كانت الأخطار التي تنطوي عليها الحرب وحالات الصراع التي تقترب من العنف تثير مسائل أمنية وطنية حادة ، فلقد كانت استراتيجيات التوازنات ، والبحث عن الحلفاء وبناء التحالفات ، والتسابق إلى التسلح والإنفاق على شؤون الدفاع العملة الرائجة في صنع السياسة الأمنية الكلاسيكية [11].

تعتبر الواقعية الأمن القومي المصلحة القومية الأساسية بل يأتي هدف حفظ البقاء " self preservation" كهدف نهائي وأعلى لا يقبل المساومة عليه والمصالح القومية هي في التحليل الأخير البقاء القومي بما في ذلك القدرة على الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة. من هنا يرى **مورغانتو** أن التزام الدول بالمصالح القومية الحيوية أو الحفاظ على البقاء القومي هو العامل الحاسم لحفظ قوة الدولة من ناحية وحفظ الاتزان الدولي من ناحية أخرى .

ما يمكن استخلاصه مما سبق أن الأمن وفق النظرية الواقعية ينطوي على ضرورة إخضاع جميع القيم المادية والأخلاقية لقيمة حفظ بقاء الدولة وأمنها تجاه الأخطار التي تفرضها البيئة الدولية ، التي تتسم بالفوضى والصراع على المكانة الدولية في ظل غياب سلطة دولية تفرض القانون على الجميع وهذا ما يجعل الشك وعدم اليقين العامل المهيمن على نظرة الدول لتصرفات بعضها البعض خاصة في ما يتعلق بقضايا التسلح وبناء التحالفات وهذا ما يؤدي إلى المعضلة الأمنية ، التي تؤدي في المحصلة إلى سباقات التسلح وعدم الاستقرار الإقليمي والدولي.

بالرغم من الإسهامات التي قدمتها النظرية الواقعية في فهم العلاقات الدولية إلا أنها لم تسلم من الانتقادات التي مثلت دافعا قويا نحو مراجعة التصور الواقعي للأمن ، حيث ظهرت محاولات توسيع مفهوم الأمن من رحم الواقعية نفسها ، حيث أن التركيز على المخاطر العسكرية كمهددات للأمن القومي اختزال وتبسيط للمأزق الأمني المعقد ، فهناك مخاطر غير عسكرية تهدد أمن الدول والمجتمعات ، ولعل هذا المعنى هو ما قصده "**روبرت كوبر**" **Robert Cooper** في كتابه "**دولة ما بعد الحداثة**

---

[10]– انور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**–مركز كردستان للدراسات– السليمانية –2007 –ص243.

[11] – انور محمد فرج ،نفس المرجع ، ص243 .

والنظام الدولي" حيث يقول "إن عددا كبيرا من الدول القوية لم تعد تريد القتال والغزو لأنها أصبحت تحقق أهدافها بوسائل اقتصادية وثقافية أخرى"[12] .

إلى جانب ذلك ، فإن حصر المرجعية أو وحدة التحليل في دراسات الأمن في "الدولة" كما أصر عليه الواقعيون تفنده أحداث ووقائع الشؤون الدولية ، فالكثير من الأخطار والتهديدات الأمنية وراءها فاعلون آخرون من غير الدول ، أو أنها تهديدات تمس فاعلين داخل الدول وليس الدول ، وهي التهديدات التي لم تستطع الواقعية تفسيرها أو استيعاب متغيراتها داخل بنائها النظري الذي يبدو وأنه لم يكن مهيئا كفاية للتعاطي مع التحولات التي طرأت على طبيعة ومفهوم الأمن[13].

ثانيا: أثر التحولات الداخلية على التوجه الأمني لتركيا تجاه جوارها العربي

أفرزت التحولات التي شهدتها تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم مع أواخر سنة2002 جملة من المتغيرات التي ساهمت في بلورت توجه سلمي تعاوني في قضايا الأمن القومي ترتكز أساسا على عدم إمكانية تحقيق الأمن القومي لتركيا بمعزل عن مصالح دول جوارها العربي ، من هنا ، سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تبيان القدرة التفسيرية للمنظور الليبرالي للتوجه الأمني لتركيا تجاه جوارها العربي .

1 – دور النخبة الحاكمة في بلورة وتجسيد المفهوم الموسع للأمن القومي

اتجه خطاب حكومة العدالة والتنمية في هذا الإطار ، على التركيز على مفهوم الأمن المشترك أو الأمن للجميع ، باعتباره المبدأ الأول الحاكم لتوجهات السياسة التركية في المنطقة ، ويعني ذلك تجنب تبني الإقترابات التي تستهدف تحقيق أمن دولة واحدة ، أو مجموعة معينة من الدول على حساب دول أخرى بالمنطقة ، وتجنب التركيز على تساؤلات "من مع من" و "من ضد من" ، فالمطلوب وفقا للمنظور التركي هو "الأمن المشترك لدول المنطقة ككل "[14].

يعزو التحول في التصورات الفكرية حول السياسة الخارجية التركية إلى قيادات حزب العدالة والتنمية التي تمتلك رؤية جديدة حول السياسة الخارجية التركية ، وقد ترجمت خطابات أردوغان عن هذه الرؤية حيث ذكر في خطاب له في 22 كانون الثاني2004 " أن التغير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم" .

---

[12] – اكزافييه غيوم ، **العلاقات الدولية** ، تر:قاسم المقداد –دار الكتاب العربي–بيروت –2001– ص04.

[13] – اسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية**–جامعة الكويت–1984– ص293.

[14]– جمال خالد الفاضي ، **التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط**– دار الخليج للنشر والتوزيع – 2018 –ص249.

وقد كان لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو دور كبير في صياغة محاور ومرتكزات السياسة الخارجية التركية منذ أن كان مستشارا لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان سنة 2002 حيث تضمنت رؤيته للسياسة الخارجية التركية في شقها المتعلق بالأمن القومي التركي النقاط التالية[15] :

أ- تحقيق "التوازن بين الحرية والأمن" : حيث تهدف حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق وضمان الحرية لمواطنيها من دون أن تترتب على ذلك تهديدات إن على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، وتنطلق تركيا في ذلك من أن إقامة صلة وثيقة بين الحرية والأمن تعد ضرورة للأمن القومي التركي ، وهي ترفض في ذلك أن تنتهج نهج الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، حيث استبدل خطاب الحرية بخطاب الأمن ، فيما تعتبر تركيا أنها اتجهت إلى محاولة تحقيق الحرية والديمقراطية في آن معا ، وهي المقاربة التي حاولت القيادة التركية توظيفها لتبرير موقفها "المتعرج" من الثورات والاحتجاجات التي شهدتها عدد من الدول العربية حديثا ، حيث رأت أنه يجب ألا تتحقق الحرية على حساب الأمن ، بل تتحقق الغايتان معا .

ب- انتهاج "سياسات السلام الإستباقية" أو "منهج حل المشكلات" (Problem Solving Approach) حيث تهدف تركيا إلى الحيلولة دون تحول الصراعات والمشكلات بين دول الأقاليم المحيطة بها إلى أزمات ومشكلات دائمة ، ويحكم هذه الاستراتيجية الاستباقية لحل المشكلات قبل تفاقمها التحول من النظريات الصفرية Zero Sum Game ، بما يعني أن مكسب أي طرف لن يأتي إلا على حساب طرف آخر ، إلى منظور الحلول التوافقية والمكاسب المشتركة Win – Win Solution .

وقد تبلورت بعض ملامح هذه الاستراتيجية في استضافة تركيا محادثات مباشرة وغير مباشرة بين أطراف الصراع في عدة مناطق من الشرق الأوسط ، حيث قام رئيس الوزراء التركي بجولات مكوكية على إحدى عشر دولة عربية سعيا إلى عقد اجتماع تشاوري بين دول الجوار الجغرافي للعراق ، إضافة إلى مصر ، وذلك قبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 كما تجسدت ملامح هذه السياسة في التحركات النشطة من أجل التخفيف من حدة التوترات بين السنة والشيعة في العراق .

ج- استراتيجية الأمن المشترك (Common Security) : حيث رفضت تركيا سياسة المحاور وأكدت أن العلاقات التركية مع بعض الأطراف العالمية والإقليمية لا تستهدف أي أطراف أخرى ، وذلك انطلاقا من أن تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي يرتبط بصورة عضوية بضمان أمن جميع الدول ، وتجنب التأثيرات السلبية لسياسات التقسيم والانحياز في استقرار المنطقة ، وتعتبر تركيا نفسها في هذا الخصوص مركزا لتعزيز التنسيق الأمني في المنطقة .

---

[15]- محمد نورالدين ، **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية** ، في : العرب والأتراك ،مؤلف جماعي- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – بيروت – 2012 – ص 582 .

د- استراتيجية الاعتماد المتبادل : ترى تركيا أن الاعتماد المتبادل وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة ، وسيلتان لدعم الاستقرار وإحلال السلام في مختلف أرجاء العالم ، وترى أن انجاز ذلك من شأنه أن يفضي إلى تجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة أكثر تقدما ، بما يحقق التكامل والاندماج المؤسسي على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية بين تركيا والعديد من دول العالم.

2- تعزيز المسار الديمقراطي وأثره على التوجه السلمي لتركيا تجاه جوارها العربي

أدى التحول السياسي في تركيا والذي يعود في جزء كبير منه كنتيجة لمسار العضوية في الاتحاد الأوروبي حيث كان له ركيزتين: دمقرطة الحياة السياسية وترسيخ الاستقرار، حيث أدى مسار الإصلاح الداخلي ، خاصة في مجالات العلاقات المدنية العسكرية ، الأمن القومي ، تحرير الاقتصاد والاستقرار ، إلى انعكاسات مهمة على التغير في السياسة الخارجية في هذه العوالم ما أدى إلى إدراك جديد للشرق الأوسط والتحول من الجوار السيئ إلى سياسة صفر مشاكل تجاه هذه المنطقة [16].

لقد كان دخول منظمات المجتمع المدني إلى مسار صناعة السياسة الخارجية قد تعزز من خلال الإصلاحات القانونية والسياسية في سياق عضوية الاتحاد الأوروبي ، حيث أصبحت المعارضة للسياسات الرسمية من طرف جماعات المجتمع المدني تحضي بقبول ، حيث أنه من المحتمل أن تؤدي إلى نقاش أكثر انفتاحا حول قضايا السياسة الخارجية . لقد أدى الانفتاح حول أكثر القضايا الأمنية للنقاش العام إلى المساهمة في إيجاد مسار صناعة سياسة عابرة للحدود منزوعة الطابع العسكري وشاملة.

كما كان لتغير نماذج العلاقات بين البيروقراطيات المدنية والعسكرية والمجتمع أن لعب دور مؤثر في رسم سياسة إقليمية جديدة وإعادة تعريف التحالف وأفاق التعاون[17] .

3- دور تعزيز التجارة البينية في بناء التعاون في العلاقات مع دول الجوار العربي:

يعتبر تنامي الاعتماد على الأدوات الاقتصادية أبرز مستجدات السياسة التركية الجديدة تجاه العراق، بالأساس التجارة والاستثمار الأجنبي. حيث تم ملاحظة تطور في غاية الأهمية في فترة ما بعد سنة 2007 ، مع تنامي توظيف تركيا آليات الاندماج الاقتصادي والاعتماد المتبادل في سياستها الخارجية تجاه جيرانها في منطقة الشرق الأوسط .

وقد اتجهت تركيا نحو تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العراق بهدف خلق جو من الاستقرار. حيث تم وضع نموذج الاندماج الاقتصادي من خلال التجارة ، تعزيز الترابطات الاقتصادية باعتبارها الضمانة الوحيدة نحو المستقبل والاستقرار في المنطقة ،

---

[16] BULENT ARAS AND RABIA KARAKAYA POLAT **, turkey and the middle east : frontiers of the new geographic imagination**

[17] - Bulent Aras,Rabia Karakaya polat **, desecuritization of Turkey's relations with Syria and Iran** - security dialogue- vol 39 ,n° 5- october 2008- p 499 .

ومع تنامي النشاط الاقتصادي التركي في العراق من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي تشكلت شبكة من الاعتماد المتبادل المعقد بين الدولتين[18].

وقد ساهم المجتمع المدني وبالخصوص رجال الأعمال في لعب دور كبير في الدفع بالعلاقات التركية العراقية نحو الحوار وبدل الجهود لإيجاد مقاربة "رابح – رابح" . حيث أصبحت هناك العديد من الشركات التركية تمتلك مشاريع استثمارية واسعة شمال العراق منها مشاريع بناء وتشييد المطارات والنشاطات التجارية ، هذه الفئة من رجال الأعمال والشركات ساهمت بشكل كبير في ضمان علاقات مستقرة وسلمية بين الدولتين[19] .

ويمثل حجم التعاملات التجارية البينية إحدى المؤشرات على مدى أهمية التعاون الاقتصادي بين الدولتين ، حيث تعمل مئات الشركات التركية في العراق ، ففي إقليم كردستان وحده تحال أكثر من 90 بالمائة من عطاءات المقاولات إلى شركات تركية ، وتتوزع عقود هذه الشركات في المجالات التجارية والصناعية والتصنيع والإنشاءات والإعمار والزراعة ؛ وبلغ حجم التبادل التجاري لإقليم كردستان مع تركيا 8 مليارات دولار أمريكي ، مقارنة بخمسة مليارات مع إيران ، إضافة إلى شراء الغاز المنتج ، وتصدير النفط من حقول كردستان ، هذا بالإضافة إلى افتتاح قنصليات تجارية ودبلوماسية في إقليم كردستان [20].

وبفعل تطور العلاقات العبر قومية بين تركيا وإقليم كردستان ، انعكس ذلك على السياسة الخارجية التركية التي أصبحت توظف أدوات القوة الناعمة ، كما أن التبادلات التجارية بين كلا الدولتين شهدت تطورا ملحوظا ، فبينما كانت تمثل 829 مليون دولار سنة 2003 ، تجاوزت التبادلات التركية – العراقية 13.2 مليار دولار سنة 2012 ، حيث مثل إقليم كردستان الحصة الأكبر خلال الأشهر الأولى من سنة2013 .

وفي سياق تعاملها مع التهديد الكردي شمال العراق ، فقد عكس قرار 17 أكتوبر 2007 المتعلق بنشر قوات عسكرية في العراق بفعل التواجد المكثف لمقاتلي حزب العمال الكردستاني على طرفي الحدود التركية العراقية التحول في السياسة الخارجية التركية . باتخاذه قرار اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية أولا مدعومة من طرف تجمع رجال الأعمال الأتراك على المستوى الإقليمي[21].

---

[18] - Meltem Muftler- Bac, **changing turkish foreign policy towards Iraq : new tools of engagement**- Cambridge Review of international affairs-july2014-p546 .

[19] - kemal kursci ,**turkey's foreign policy in turbulent times** -chaillot paper -n°92-september 2006-pp,69,70 .

[20] – محمد غسان الشبوط ، **العلاقات التركية العراقية بعد عام 2003** . www.m.ahewar.org

[21] -SHaimaa Magued **, Le Monde Arabe dans la diplomatie turque « tome2 »** -éditions universitaires européennes--2013 - pp,122,123 .

وبالتخلي عن خيار اللجوء للهجمات العسكرية باعتبارها قرارات تتخذ بشكل انفرادي من طرف مجلس الأمن القومي شكلت نقطة تحول مهمة على مستوى الاستراتيجية التركية نحو العراق ، وهذا ما يعكس التحول من الآليات العسكرية إلى الآليات السلمية في التوجه الأمني التركي تجاه دولة العراق .

ويأتي الاندفاع التركي نحو التركيز على الشق الاقتصادي مع دول الجوار العربي إيمانا منها بأن التكامل الاقتصادي يعد ركيزة وشرطا أساسيا لإحلال السلام في المنطقة ، وبناءا على ذلك بادرت في توقيع سلسلة من المشروعات الاقتصادية مع دول المنطقة ووقعت العديد من اتفاقيات التجارة الحرة على غرار سوريا والعراق[22] .

كما أدى تنامي نفوذ القوى الاجتماعية الليبرالية ضمن سياق صناعة السياسة الخارجية و منافسة سلطة البيروقراطية التقليدية ، هذا الموقف الحاسم ساهم في تضييق نطاق الأعداء في السياسة المحلية وتوسيع القاعدة الشرعية للنظام السياسي بما يوفر إعانة فيما يتعلق بقضايا الأمن الإقليمي[23] .

فعلا فتنامي نفوذ القوى الليبرالية ضمن سياق صناعة القرار السياسي الخارجي يساهم بشكل كبير في إعادة صياغة مفهوم العدو والصديق والتحول من سياسة العداء إلى سياسة الصداقة والانتقال من سياسة الصراع والتنافس إلى سياسة التنسيق والتعاون الاقتصادي بما يحقق الأمن المشترك .

تقدم لنا مؤشرات الزيارات الرسمية ودور رجال الأعمال ضمن هذه الزيارات مكانة البعد الاقتصادي ضمن سياق إعادة تعريف العلاقات التركية السورية ، ففي جوان 2003 قام وفد حكومي سوري برئاسة "عصام الزعيم" وضم رجال أعمال سوريين بزيارة تركيا وفي 9 جويلية وقع عصام الزعيم مع السيد "إدريس" يمانتورك رئيس مجلس إدارة شركة قورش التركية على مذكرة تفاهم لإقامة شركة مشتركة تهدف إلى تنفيذ عقود بناء وتجديد وتوسيع معامل الاسمنت والأسمدة ومعامل تكرير السكر وأعمال البنى التحتية .

في المقابل قام وزير التجارة التركي بزيارة مدينة حلب السورية شهر مارس 2004 رفقة 140 رجل أعمال تركي ، وفي دمشق بحث مع المسؤولين إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة سورية – تركية ، وفي لقاء "بولنت ارينج" رئيس البرلمان التركي برئيس مجلس الوزراء السوري "ناجي عطري" قال الأخير " إن للشركات التركية أولوية تنفيذ المشروعات في سوريا"، وفي نوفمبر 2004 قام وزير الدولة التركي لشؤون التجارة "كورشاد توزمان" بزيارة إلى سوريا رفقة وفد يضم 300 رجل أعمال تركي وبحث مع دمشق تفاصيل تجاري وفتح الحدود .

---

[22] –احمد محمد وهبان ، **السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط ، صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية** ، دراسة علمية محكمة – الجمعية السلودية للعلوم السياسية –2013 –ص31 .

[23] -BULENT ARAS and RABIA KARAKAYA POLAT **, from conflict to cooperation** ,p504 .

ينطوي هذا التحول في العلاقات التركية السورية ضمن سياق تزايد انتشار نشاط بعض الفواعل الداخلية إلى خارج إقليم الدولة على غرار الشركات المتعددة الجنسيات ، رجال الأعمال ما يؤدي إلى خلق شبكة من التفاعلات بعيدة نسبيا عن التحكم والهيمنة المباشرة لمؤسسات الدولة القطرية الرسمية . ومن تم تصبح السياسة الخارجية للدولة مخترقة من قبل مجموعة من الفواعل ساهم نشاطها في بناء نظام معقد من المصالح يتعدى حدود الاهتمامات التقليدية للدولة القطرية [24].

على مستوى الأرقام والإحصائيات الخاصة بحجم التبادل التجاري البيني سجل نمو التبادل التجاري بين البلدين بين عامين 2002-2003 نسبة37 بالمائة وبلوغ حجم الاستثمار التركي في سوريا 400 مليون دولار ، كما تعين الإشارة إلى أن الإحصائيات الرسمية كانت قد أكدت وصول حجم التبادل التجاري بين أنقرة ودمشق إلى مليار دولار أمريكي خلال الشهور الخمسة الأولى فقط من عام 2010 وهو رقم يتجاوز بمراحل حجم هذا التبادل خلال عام 2007 بأكمله [25] .

تكلل التعاون الاقتصادي السوري- التركي وأفرز نتائج سياسية جيدة جسدتها قيام الطرفين بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود بين البلدين في صيف 2009 بعد إعلان البلدان إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2007 ، كما شهد عام 2009 حدث مهم للبلدين حيث نظما مناورات عسكرية في شهر أفريل ، وفي أكتوبر تم إلغاء التأشيرة بين البلدين وفي ديسمبر تم الإعلان عن مجلس تعاون تركي- سوري .

لم يتوقف المسعى التركي لإعطاء العلاقات مع سوريا طابعا سلميا تعاونيا بل سعت نحو توسيع دائرة العلاقة مع سوريا نحو الشرق الأوسط من خلال المساعي التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل لرعاية مفاوضات سلام غير مباشر بين الجانبين ، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام سوري إسرائيلي[26] ، بما يفتح الباب لحل ملفات أمنية أخرى بما ينعكس إيجابا على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط .

ثالثا : أثر التحولات الخارجية على التوجه الامني لتركيا تجاه جوارها العربي

ساهمت جملة من المتغيرات الخارجية التي افرزتها الأحداث الدولية والإقليمية دور مؤثر في تراجع دور المتغيرات المتعلقة بالسياسة الدنيا مقابل تصاعد دور أدوات القوة الصلبة في التعامل التركي مع القضايا الأمنية في سياستها تجاه جوارها العربي ، وتتلخص هذه المتغيرات فيما يلي :

- الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003

---

[24] - بوقارة حسين ، السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل - دار هومة - الجزائر - 2012 - ص159 .

[25] - أحمد محمد وهبان ، مرجع سابق ، ص31. .

[26] - جمال خالد محمد الفاضي ، **التغير في النظام السياسي التركي واثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002-2010**- رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية -2015 - ص182 .

- الثورة السورية سنة 2011

أ- الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003

أدى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 ، إلى خلق واقع جديد وغير مسبوق في الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا وغيرها من دول المنطقة ، نتيجة لتدمير دولة مركزية وأساسية فيها ، من جانب أخر فقد تولدت عن هذا الاحتلال نتيجة أخرى تمثلت في نشوء كيان فيدرالي كردي في شمال العراق له بعض حيثيات الدولة المستقلة ، وهو ما يعني في نظر تركيا خطرا وجوديا على وحدتها وسلامة أراضيها وأمنها القومي يفوق خطر حزب العمال الكردستاني[27] .

انتقلت الاستراتيجية الأمريكية في العراق من الوجود العسكري إلى تدمير العراق من الداخل وعلى أيدي العراقيين وبالفعل بدأت سياسة التمييز بين الطوائف العراقية بتمييز الشيعة عن السنة وعن الأكراد وباقي الأقليات بتمكينها في المجالس النيابية بنسبة تفوق الأقليات الأخرى مجتمعة وتعيينها في المناصب الحكومية وإسناد كافة الصلاحيات لها وفقا للمستعمر الأمريكي[28].

مما ترتب عليه تولد حالة من الظلم في نفوس العراقيين من الأقليات المناظرة وخاصة بعد أن تقلص دورهم في الحكومات التي تشكلت عقب الغزو وفي أثناء فترة الاحتلال ، وجعل تلك الأقليات في مواجهة بعضها البعض مما تولد نوع من العنف وعدم الاستقرار وبروز العديد من الجماعات المسلحة للدفاع عن السنة مستغلة حالة الفراغ السياسي والأمني الذي تعانيه الدولة خاصة بعد سقوط النظام العراقي وحل الجيش ، كما انضم عدد من أفراد الجيش إلى تلك التنظيمات كنوع من العقاب والانتقام على الظلم الذي حاك بهم من جراء القضاء على وظيفتهم وتسريحهم وبالتالي وجدت تلك الجماعات المسلحة مبررها لاستخدام العنف وهو الدفاع عن السنة[29] .

وقد تنامت حالات العنف المسلح بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية انسحابها من العراق في 2011 والذي تزامن مع التغيير الذي شهدته المنطقة العربية ومنها استغلت الجماعات المتطرفة حالة الفوضى والفراغ الأمني في بعض الدول واستغلت العراق الذي أصبح يصنف ضمن الدول المنهارة على كافة المستويات وبالتحديد النسيج الاجتماعي المفكك والذي ظهرت منه العديد من الجماعات المسلحة لتدافع عن السنة المضطهدة ومنها على وجه الخصوص " داعش" والذي نجح في الصعود والسيطرة على أماكن شاسعة في العراق وخاصة في ظل الصفقات التي عقدها مع القبائل والأقليات السنية في بعض المناطق[30] .

---

[27] مروان عوني كامل ، احمد مشعان نجم ، **الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي** -مجلة تكريت للعلوم السياسية -العدد 11- د س ن -ص 250 .

[28] دنيا فتحي جمعه عبد العظيم ، **تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا ، العراق ، ليبيا ، اليمن) أنموذجا-** المركز الديمقراطي العربي- برلين - المانيا -2020- ص206 .

[29] - دنيا فتحي جمعه عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص207 .

[30]- دنيا فتحي جمعه عبد العظيم ، نفس المرجع ، نفس الصفحة.

لاشك أن الوضع الذي انجرت إليه العراق بفعل الاحتلال الأمريكي قد مهد لتأسيس تنظيم داعش الإرهابي سنة 2006 ليتمكن من توسيع مشروع دولة الخلافة من العراق إلى الشام مستغلا في ذلك الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية منذ سنة 2011 ، وقد أظهر هذا التنظيم الإرهابي مدى قدرته على تهديد أمن الدولة عندما سيطر على مدينة الموصل وغيرها من المدن العراقية سنة 2014 .

ب : الأزمة السورية

لا تكمن انعكاسات الأزمة السورية على الشعب السوري فقط بل إن لها تأثيرات إقليمية وعالمية كبيرة وبقدر تعلق الأمر بالعراق فإن الانهيار الذي تعرض له عام 2014 ،كان من مخرجات هذه الأزمة ، عندما انتقلت الجماعات المتطرفة إليه بين ليلة وضحاها[31].

لقد استطاع التنظيم الإرهابي الذي استفاد من مخرجات الأزمة السورية أن ينقل عملياته الإرهابية إلى تركيا انطلاقا من العراق ، حيث أصاب هجوم "داعش" الإرهابي الاستراتيجية التركية في مقتل ، فإلغاء الحدود السورية العراقية (في الشمال) أسقط حكما الفصل بين الملفين ، فانفلتت الضوابط وباتت أنقرة تواجه خطرا موحدا على طول حدودها مع الدولتين الجارتين ، أو كما ذكر بعض المحللين مع الجيران الثلاثة العراق وسوريا و"داعش" .

تبدو تجليات الأزمة السورية على تركيا انطلاقا من العراق بعد سقوط مدينة الموصل والحزام السني في وسط العراق وشماله تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي ، حيث أدى هذا الأمر إلى احتلال القنصلية التركية في الموصل وخطف حوالي خمسين من الدبلوماسيين والعاملين فيها ، بمن فيهم القنصل العام مستشار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وأحد المقربين منه شخصيا بالإضافة إلى حوالي 30 تركيا آخرين من العمال وسائقي الشاحنات.[32]

لم يقتصر الأمر على التهديدات الإرهابية التي أفرزتها الأزمة السورية على دول الجوار الجغرافي، بل ساهمت أيضا في خلق نوع من التنسيق بين الأكراد العراقيين والسوريين بهدف تشكيل كيان استقلالي للأكراد شمال سوريا وهذا ما يطرح تحدي أمني بالنسبة لتركيا[33].

فقد شكلت الزيارات المتبادلة بين القادة الأكراد السوريين والعراقيين مؤشر مهم على مدى إمكانية التقدم في مشروع الدولة الكردية شمال سوريا وهذا ما أعلن عنه مسعود البرزاني من إمكانية تقديم العون والمساعدة للأكراد السوريين لمواجهة التحديات التي تواجههم والمطالبة

---

[31] سعد إبراهيم ، **العراق وتطورات الأزمة السورية** ، مركز الدراسات الإستراتيجية

[32] ياثر فخر الدين ، **تداعيات الأزمة العراقية على تركيا : انكفاء... وانحسار تدريجي للنفوذ** . من الموقع : addiyar.com

[33] فراس عباس هاشم مجيد ، **الأزمة السورية وتداعياتها الأمنية على البيئة الإقليمية : العراق أنموذجا** من الموقع : m.ahewar.org

ج : أثر التحولات الخارجية على توظيف الأداة العسكرية في سياسة الجوار العربي لتركيا

أمام تنامي تأثير متغيرات البيئة الخارجية بفعل تدخل أطراف إقليمية ودولية ساهمت من خلال مواقفها وسياساتها تجاه الأزمتين السورية والعراقية ، اتجهت تركيا نحو قراءة الأوضاع المحيطة بها على مستوى جوارها العربي قراءة واقعية ترجمتها العودة نحو توظيف الأداة العسكرية لمجابهة التهديدات الأمنية النابعة من دول الجوار العربي ، ويمكن التأكيد على هذا النهج الواقعي في سياسة تركيا تجاه جوارها العربي من خلال ما يلي :

يأتي التحول الراديكالي في سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية سنة 2015 ، مع صعود الأكراد السوريين ، المدعومين من قبل القوات الجوية الأمريكية انطلاقا من شمال سوريا ، تحول أولويات تركيا من دعم عملية تغير النظام في دمشق إلى الوقاية من ظهور منطقة حكم ذاتي للأكراد في سوريا[34] .

كما لعبت التحولات الخارجية دور مؤثر في النهج التركي للتعامل مع مخرجات الحرب الأهلية في سوريا ، لقد أدى تصعيد النزاع وعدم الاستقرار في المنطقة في ظل تعميق الفوضى الدولية ، من الضروري إن لم يكن إجباري تكييف السياسة الخارجية التركية ، فقد أفرزت هذه التحديات غير مسبوقة تهديدات وجودية للأمن القومي التركي يمكن الإشارة إليها كما يلي[35] :

- تعميق أزمة تدفق اللاجئين الدين تجاوز عددهم ستة ملايين لاجئ
- إقليميا حرب جارية ضد تنظيم الدولة الإرهابية والتي يمكن وصفها بأنها أكثر من كونها منظمة إرهابية أقل من اعتبارها دولة.
- مشكل الدولة الفاشلة في سوريا والعراق وتوسعها في سياق منطقة الشرق الأوسط
- تنامي لعبة القوى الجيوبوليتيكية من طرف القوى الكبرى بهدف تعزيز مواقعهم للهيمنة وممارسة تأثيرهم وتعظيم مصالحهم .
- تنامي قوة مطالب القطاعات الهوياتية ما ساهم في توسيع وتعميق المأساة الإنسانية إلى مستوى لا يمكن تصوره.

هذه العوامل مجتمعة جعلت من المنطقة فضاء عدم الاستقرار وانعدام الأمن أين تتقاطع الأزمات المتعددة مع التحديات الصعبة .

في ظل هذه الظروف جاء التدخل العسكري التركي شمال سوريا مدفوعا بالاعتبارات الأمنية التي فرضتها تطورات الأوضاع الأمنية شمال سوريا وأدوار القوى الإقليمية والدولية التي أصبحت تدفع نحو تعميق الأزمة السورية وتهديد المصالح الأمنية التركية ، وفي هذا الإطار يمكن تناول التدخلات التركية شمال سوريا على النحو التالي :

---

[34] -Asli Aydintasbas , **A new Gaza : Turkey ,s border policy in northern Syria** , European council on foreign relations .

[35] - E. Fuat Keyman **, A new Turkish foreign policy : towards proactive "moral realism**" - winter 55-2017 -pp,59,60

أولا – عملية درع الفرات : أعلنت تركيا عن عمليتها العسكرية شمال سوريا في شهر أغسطس سنة 2016 وانتهت في تشرين الثاني من العام نفسه ، وقد سارت العملية العسكرية بالتعاون بين قوات الجيش التركي وبعض من قوات الجيش الحر على رأسها "فيلق الشام" و"لواء السلطان مراد" و"الفرقة13" و"حركة أحرار الشام" وقد جاءت العملية لتحقيق عدة أهداف منها:

- تحجيم التهديدات الكردية : حيث تخشى تركيا من أن يؤدي الاعتراف الدولي بالحكم الذاتي لحزب الاتحاد الديمقراطي داخل سوريا الاتحادية إلى إضعاف جهودها الرامية إلى القضاء على حزب العمال الكردستاني .
- حسم الانتخابات 2019 : تشكل العملية أداة قد يستخدمها الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" في الانتخابات الجديدة التي سوف تجري في عام 2019 خاصة وأن الأكراد يشكلون معارضة قوية لحكم أردوغان بيد أن بعض المعارضين الأتراك المؤيدين للأكراد قد استغلوا هذه العملية العسكرية للتنديد بسياسة أردوغان.
- احتواء الكنتون الكردي القائم في منطقة عفرين على الحدود التركية ، وقطع الطريق أمام توسعه جنوبا باتجاه محافظة إدلب ، ومنها البحر الأبيض المتوسط بحجة محاربة تنظيم هيئة تحرير الشام.
- إقامة منطقة آمنة ، ومنع تدفق اللاجئين إلى تركيا بسبب قيام مواجهات عسكرية في محافظة إدلب كما حدث في حلب والرقة فإدلب تحوي ما يزيد عن مليوني لاجئ سوري ، بالإضافة لعدد سكانها الذي يقارب بدوره المليونين ، وتركيا تأوي من جهتها ما يقارب ثلاث ملايين لاجئ سوري [36].

[36] – فريدة حموم ، **التدخل العسكري التركي في سوريا : اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية** – مجلة اتجاهات سياسية– العدد الثالث –المركز الديمقراطي العربي – المانيا – تشرين 2018– ص5

الخريطة رقم 02 : توضح عملية درع الفرات

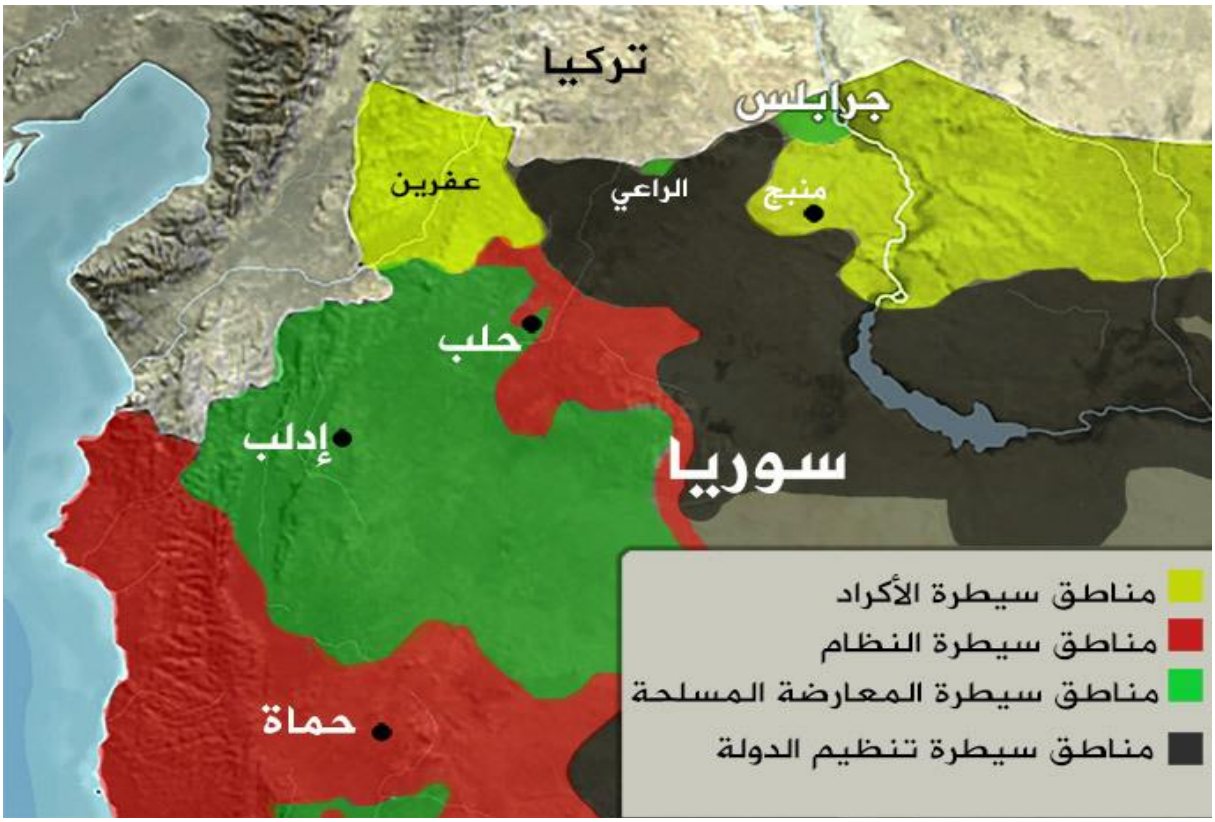

المصدر : Aljazeera.net

ثانيا– عملية غصن الزيتون 2018 : بدأت عملية الجيش التركي ضد وحدات حماية الشعب الكردية في مدينة عفرين الحدودية شمالي سوريا ، التي أطلق عليها اسم "غصن الزيتون" رسميا يوم 20 يناير 2018 بعد تدشين المرحلة البرية .

وقالت أنقرة إن العملية ترمي إلى حماية الأمن القومي التركي وتسليم عفرين لأهلها .

وفي 24 مارس من 2018 ، تمكنت القوات التركية في "غصن الزيتون" من السيطرة على كامل منطقة عفرين بعد 58 يوما على انطلاق العملية [37].

أهداف تركيا من وراء عملية غصن الزيتون :

تسعى تركيا من خلال عملية غصن الزيتون لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية[38]:

---

[37] – **تعرف على ست محطات تاريخية للتدخل التركي بالشمال السوري** . من الموقع : aljazeera.net

[38] - ELETTA PELINO , **The 2018 Turkish military operation in Afrin : Turkey 's realpolitik between the USA and Russia -**conflict and peace building A.Y -2017/2018

- وفقا لSETA مركز تفكير مقرب من نظام اردوغان ، شنت تركيا عملية غصن الزيتون "لضمان أمن واستقرار حدود تركيا الجنوبية ، فالدعم اللجوستيكي لحزب العمال الكردستاني انطلاقا من شمال سوريا لعملياته الإرهابية في تركيا ،حيث قامت المجموعة بمئات العمليات الإرهابية المكلفة انطلاقا من عفرين حتى داخل الأراضي التركية ، ومن تم يمكن القول بأن الوحدة الإقليمية لسوريا شكلت أرضية لهذه العملية العسكرية ، من خلال القضاء على تهديد كل من PKK وYPG والتوجه نحو خلق وبلورة منطقة آمنة للسكان المحليين وإعادة بناء الاستقرار السياسي والمجتمعي .
- الهدف الثاني هو تعزيز دور تركيا كفاعل قوي في المفاوضات حول مستقبل سوريا أين تسعى تركيا للحد من الطموحات الإقليمية للأكراد السوريين .
- أخيرا ، تسعى تركيا لردع الولايات المتحدة حليفتها ضمن النيتو من دعم YPG الكردي ، في 28 مارس خلال اجتماع مجلس الأمن القومي برئاسة اردوغان حيث صرح " يجب على الإرهابيين في مدينة منبج الخروج مباشرة من المنطقة ، غير ذلك لن تتردد في اتخاذ مبادرات هناك بنفسنا ... لدينا نفس التصميم فيما يتعلق بالإرهابيين القاطنين على الأرض السورية شرق الفرات ، لقد اتضح جليا بتمركز حوالي 2000 من القوات الخاصة الأمريكية في منبج والتي كان من المقرر أن تكون الهدف التالي لأنقرة ، وقد كان من شأن هذا النطاق الموسع من العملية أن يزيد من فرصة المواجهة المباشرة من القوات الأمريكية المتواجدة في منطقة منبج لتدريب ودعم عناصر YPG الكردي ، لكن وفي النهاية توصل الحليفان ضمن النيتو إلى إجماع فيما يتعلق بخارطة طريق للتعاون في مجال الأمن.

الخريطة رقم 03 : توصح عملية "غصن الزيتون" التركية شمال سوريا

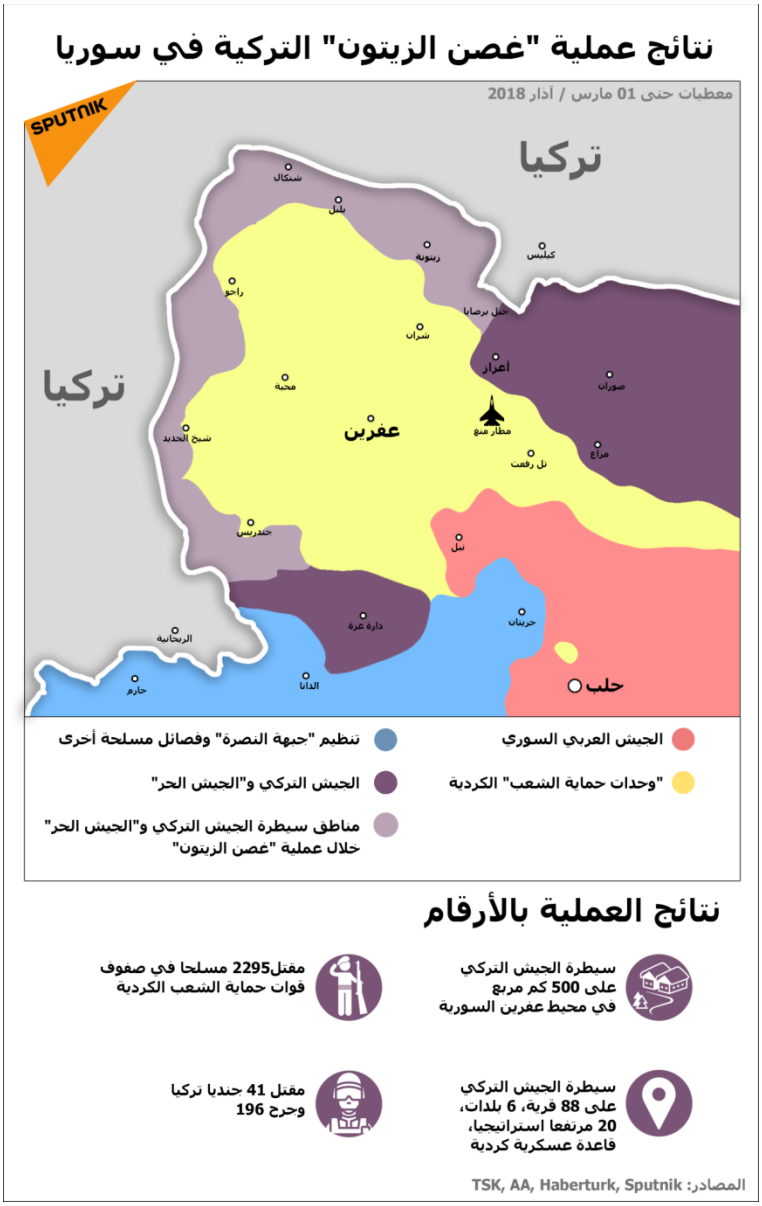

المرجع : Arabic.sputniknews.com

ثالثا– عملية نبع السلام : أطلقت تركيا عملياتها العسكرية "نبع السلام" والتي حملت برسائل التصعيد والعنف من أجل تأسيس ما يعرف" بالمنطقة الآمنة" على طول حدودها الجنوبية مع روسيا ، لتشكل عبر "عدوانها الثالث" ما بدأته خلال عمليتي "غصن الزيتون" و "درع الفرات" ، وعلى الرغم من أن واشنطن اقترحت تفاهمات ثنائية مع أنقرة تضمن تأسيس المنطقة الآمنة بعمق 14 كم وعرض 70–80 كم بين مدينتي تل أبيض ورأس العين ، غير أن تركيا توجهت للتصعيد العسكري حيال المدينتين

بعد ساعات من تفكيك واشنطن قاعدتين لها فيهما ، ليبدأ القصف الجوي والمدفعي ويتمدد تدريجيا إلى عمق 30كم ليصل إلى حدود كوباني والقامشلي .

أهداف تركيا من عملية نبع السلام : تختلف العملية التركية الحالية عن العمليتين السابقتين اللتين غلب عليهما شعار محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش) والتنسيق مع روسيا في شمال روسيا ، في أن هدفها الرئيس هو مواجهة "قسد" بعد التنسيق مع الولايات المتحدة التي توجد قواتها على الأرض في شمال شرق سورية من خلال التحالف الدولي لمواجهة داعش .

وقد أعلن الجيش التركي عن هدفين رئيسيين للعملية ، هما تأمين الحدود بعد إبعاد العناصر الإرهابية عنها وإنشاء منطقة آمنة بطول 460كم وعمق 30-40 كم على طول الحدود التركية السورية شرق نهر الفرات ؛ لتوطين نحو مليوني لاجئ سوري فيها وتحويلها إلى "عنصر استقرار في المنطقة وسوريا عموما" ، لكن الهدفين يخفيان مجموعة من الأهداف غير المعلنة أهمها[39] :

- تخفيف الضغوط الداخلية على الحكومة التركية في موضوع اللاجئين السوريين المقيمين على أراضيها .
- إنشاء حاجز ديموغرافي بين تركيا والمنظمات الكردية المسلحة .
- زيادة تأثير تركيا ونفوذها في الصراع داخل سوريا، ودورها في الحل السياسي.
- رفع شعبية الرئيس اردوغان ، التي عانت في الفترة الأخيرة ، بفعل انتعاش المشاعر القومية ، وهو أمر مهم في هذه المرحلة تحديدا في ظل الأزمة الاقتصادية وقرب الإعلان عن قيام أحزاب سياسية جديدة منشقة عن حزب

الخريطة رقم 04 : توضح عملية "نبع السلام" التركية شمال سوريا

[39] **العملية العسكرية التركية في شمال سورية نطاقها وأهدافها وردات الفعل عليها** – تقدير موقف – اكتوبر2019 – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

عملية "نبع السلام" العسكرية التركية في شمال سوريا

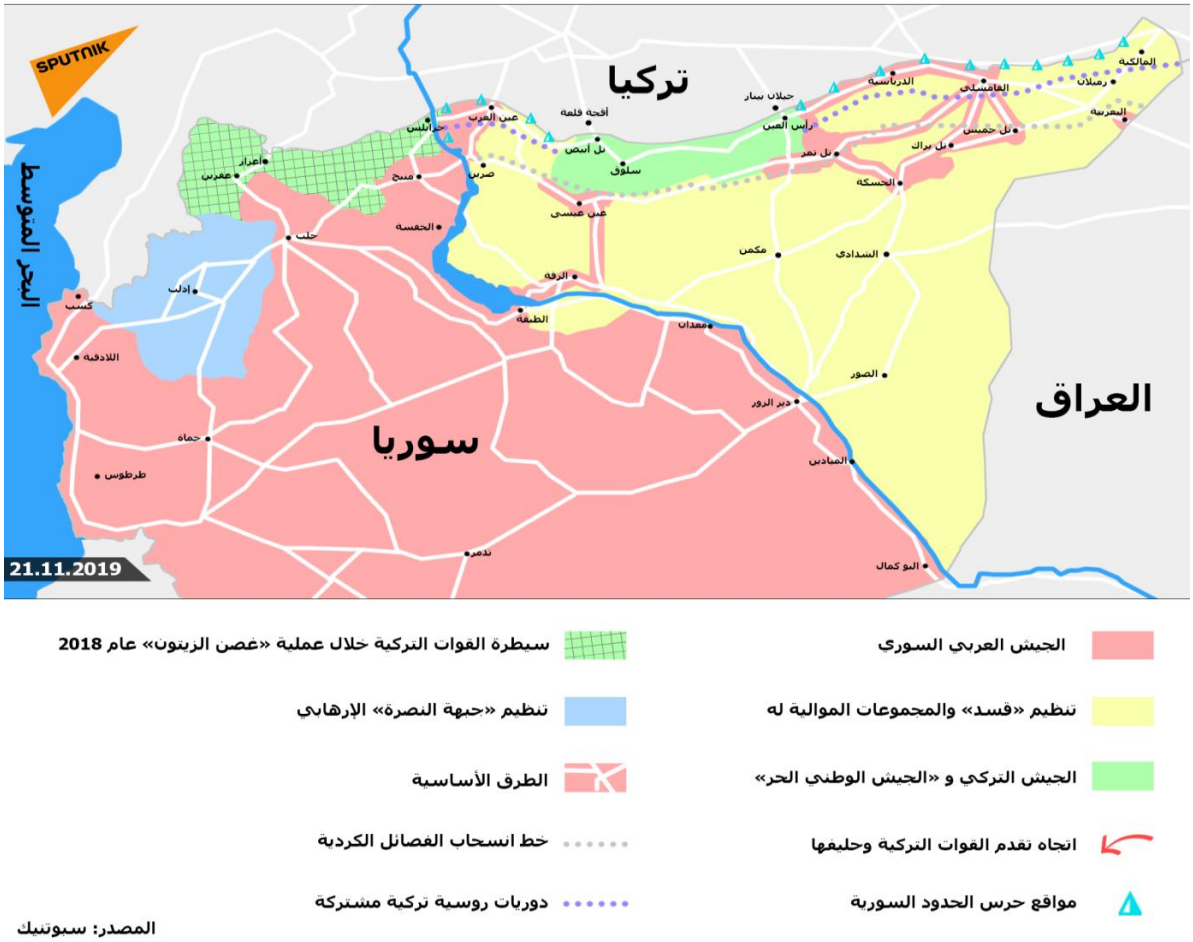

المرجع : Arabic.sputniknews.com

خاتمة : من خلال ما تقدم ، يمكن الخروج بجملة من النتائج الجزئية التي تشكل في مجملها إجابة عن اشكالية الدراسة ، ويمكن عرض أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية :

1-أحدث وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم مع اواخر سنة 2002 نقلة نوعية ومحطة مفصلية في تاريخ تركيا ، حيث ساهمت الرؤية الاستراتيجية للنخب الحاكمة ودورها في عمليات الاصلاح السياسي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في تعزيز الجبهة الداخلية وتقويتها ، حيث انعكست هذه الانجازات على مستوى السياسة الخارجية لتركيا تجاه جوارها العربي وذلك من خلال ترويج تركيا لمفهوم الأمن المشترك .

2-تقدم الأرقام والاحصائيات حول التبادلات التجارية بين تركيا وجوارها العربي ، بالإضافة الى الدور الكبير للفواعل غير الحكومية في مسار تعزيز روابط التعاون الاقتصادي والسياسي إحدى متغيرات التفسير التي تستند عليها النظرية الليبرالية في تفسيرها لأليات وسبل بناء الأمن الدولي.

3-نظرا للأزمات الإقليمية التي شهدتها المطقة العربية انطلاقا من الأزمة السورية وتنامي تدخل القوى الخارجية وما أفرزته من تهديدات أمنية عابرة للحدود لم يكن أمام تركيا من بديل سوى العودة إلى النهج الواقعي والمقاربة الضيقة للأمن في تعاملها مع مخرجات الأزمات في دول الجوار العربي .

4- تجلت معالم النهج الواقعي في سياسة الجوار العربي لتركيا من خلال تدخلاتها العسكرية سواء في العراق أو سوريا ، حيث شكل الملف الكردي الذي أصبح ورقة توظفها القوى الخارجية لخدمة أجندتها الخاصة متغير محوري في تفسير دواعي التدخل العسكري التركي في دولتي سوريا والعراق .

قائمة المراجع :

أولا-الكتب

1- انور محمد فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ،مركز كردستان للدراسات ، السليمانية ،2007

2- جمال خالد الفاضي ، **التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط** ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2018 .

3- سكوت بورتشيل واخرون ، **نظريات العلاقات الدولية** ، تر: محمد صفار ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2014 .

4- نادية محمود مصطفى ، **العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة** ، الجزء الثاني ،مركز الحضارة للدراسات السياسية ، القاهرة .

5-احمد محمد وهبان ، **السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط ، صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية** ، دراسة علمية محكمة ، الجمعية السلودية للعلوم السياسية ،2013 .

6-اسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية**، ط3 ، جامعة الكويت ، 1984.

7-اكزافييه غيوم ، **العلاقات الدولية** ، تر:قاسم المقداد ، دار الكتاب العربي، بيروت ،2001.

8-بوقارة حسين ، **السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** ، دار هومة ، الجزائر ، 2012.

9-جيمس دروتي ،روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،تر:وليد عبد الحي ،كاظمة للنشرو الترجمة والتوزيع الكويت ،1999

10-ستيف سميث جون بيلس ، **عولمة السياسة العالمية** ، تر: مركز الخليج للابحاث ، الامارات العربية المتحدة ،2004 .

11-محمد نورالدين ، **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية** ، في : العرب والأتراك ،مؤلف جماعي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ،2012 .

ثانيا : الرسائل والمذكرات

12 - جمال خالد محمد الفاضي ، **التغير في النظام السياسي التركي واثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002-2010**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية ،2015 .

ثالثا : المقالات في المجلات والدوريات

13-مروان عوني كامل ، احمد مشعان نجم ، **الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي** ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 11 ، د س ن .

14- فريدة حموم ، **التدخل العسكري التركي في سوريا : اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية** ، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد الثالث ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، تشرين 2018 .

رابعا : المواقع الالكترونية

14-يائر فخر الدين ، **تداعيات الأزمة العراقية على تركيا : انكفاء... وانحسار تدريجي للنفوذ** . من الموقع : addiyar.com

15-فراس عباس هاشم مجيد ، **الأزمة السورية وتداعياتها الأمنية على البيئة الإقليمية : العراق أنموذجا** من الموقع : m.ahewar.org

16-تعرف على ست محطات تاريخية للتدخل التركي بالشمال السوري . من الموقع : aljazeera.net

خامسا : المراجع باللغة الأجنبية :

A-Books :

17-Dario Battistella , **théories des relations internationales** presses de science politique , Paris,2003

18 - Jean Jacques Roche , **Théories Des Relations Internationales** ,4ed , editions Montchrestien ,paris ,2001.

19-keith-shimko , **international relations** : **prospectives and controversies** ,wadsworth cengage learning Third edition ,2010,

20 -SHaimaa Magued , **Le Monde Arabe dans la diplomatie turque** « **tome2** » ,éditions universitaires européennes ,2013 .

21-Steve Smith,the self**–Images of a Discipline**:**A Genealogy of International Relations Theory**" in Ken Booth and Steve Smith , International Relations Theory Today.

B–Reviews: